رفع تعويض الوفاة إلى ٢٥ مليون ليرة

الإشراف على التأمين ترفع تعرفة التأمين الإلزامي على المركبات ١٥٠ بالمئة!!

عبد الهادي شباط

رفعت هيئة الإشراف على التأمين تعرفة التأمين الإلزامي (المسؤولية المدنية تجاه الغير) على المركبات لتصبح للسيارات السياحية حتى ٨ ركاب و(٢٠٠٠)CC إلى ٩٠ ألف ليرة للمركبة الخاصة بعد أن كان ٣٥ ألف ليرة و١٥٠ ألف ليرة للمركبة العامة بعد أن كان ٦٠ ألف ليرة، في حين تم رفع التعرفة للمركبات أكثر(٢٠٠٠) CC إلى ١٠٠ ألف ليرة للمركبة الخاصة بعد أن كان ٤٠ ألفاً و١٨٠ ألفاً ليرة للمركبة العامة بعد أن كان ٧٢ ألف. «أي بمعدل زيادة بلغ ١٥٠ بالمئة»

كما أصبحت تعرفة (ميكرو باص) ١٦٦ ألف ليرة للمركبة الخاصة و٣٠٥ آلاف ليرة للمركبة العامة، بينما لـ(باص البولمان) ٣٤٠ ألف ليرة للمركبة الخاصة و٦٢٥ ألف ليرة للمركبة العامة.

كما طالت الزيادة تعرفات التأمين الإلزامي على الجرارات الزراعية لتصبح ٦٦ ألف ليرة و٧٠ ألف ليرة في حال كانت استطاعة الجرار أكثر من (٣٠٠٠) CC.

وتعرفة التأمين الإلزامي على الدراجة النارية (عجلتان) ٤٠ ألف ليرة والدراجة الكهربائية ٦٦ ألفاً في حين تم تحديد التأمين الإلزامي على السيارة الكهربائية بـ٩٠ ألف ليرة.

وطالت الزيادات في التعرفة كلاً من الدراجات (٣) عجلات وشاحنات نقل البضائع والصهاريج وآليات الأشغال والاستعمال الخاصة.

وعلى التوازي لذلك عدلت الهيئة تعويضات المسؤولية المدنية تجاه الغير ورفعتها ليصبح تعويض الوفاة للروح الشرعيين عن كل وفاة وتعويض العجز الدائم الطبية التي يتكبدها المتضرر من حادث السير، وكذلك تعويض الجزء الأكبر من الضرر المادي لممتلكات الغير جراء تلك الحوادث، إضافة إلى استمرار الرفع المتدرج لتعويض الوفاة لورثة المتوفين في حوادث المركبات. أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم ١٠٠/٢٤/٦٠/م، والمتضمن زيادة حدود مسؤولية شركة التأمين في تعويضات حوادث المركبات المؤمنة تأميناً إلزامياً.

وتبعاً لذلك تمت زيادة تعرفة التأمين الإلزامي بالنسبة ذاتها، بدءاً من عقود التأمين الصادرة من تاريخ ٢٠٢٤/٧/١٥، كما أكدت الهيئة حول الاستفادة من خدمات التأمين ووجود وثيقة التأمين الإلزامي لكل المركبات، لجهة مراجعة شركة التأمين الضامنة للمركبة مباشرةً عند حصول الحادث بهدف الحصول على التعويض كاملاً وبسرعة جيدة، وبما يوفر على المتضرر الجهد والكلفة والزمن اللازم في اللجوء إلى الدعوى القضائية لتحصيل حقه.

وطلبت من مالك المركبات، إجراء هذا التأمين بغض النظر عن إلزاميته وعن العقوبات الناتجة عن عدم الالتزام به، لأن عدم إجراء التأمين سوف يعرضه حكماً لسداد تعويضات مالية كبيرة للمتضررين من حسابه الخاص أمّا في حال وجود التأمين فإن شركة التأمين سوف تتكفل بذلك.

عدا أن وجود التعويض من شركة التأمين يجعل من الدعوى القضائية ضد سائق المركبة ومالكها حالة نادرة في مجتمعنا.

مع خيار وضمان حرية المواطن مالك المركبة في طلب أي من الخدمات الاختيارية من مراكز التأمين الإلزامي وهي خدمة البطاقة البلاستيكية وقيمتها /١٠/ آلاف ل.س وخدمة إتقاذ المركبة عند الحادث وقيمتها /١٥/ ألف ليرة.

كما أشار بيان الهيئة أنها تعمل حالياً على إنجاز تطبيق إلكتروني لخدمة جميع أطراف العملية التأمينية، وبشكل خاص المتضررون من حوادث السير، الخطوة التي ستساعدهم في إثبات أضرارهم بشكل فوري عند وقوع الحادث وضمان تحصيل حقوقهم بسرعة على أكمل وجه، ومن المتوقع أن يوضع بالاستخدام خلال الأشهر المقبلة، وأن الهيئة كانت قد زادت قيم التعويضات عام ٢٠٢١ بنسبة ١٠٠ بالمئة، وذلك من دون أي زيادة بالأقساط، ثم زادت التعويضات بنسبة ١٠٠ بالمئة والأقساط بنسبة ٥٠ بالمئة فقط، من خلال الوفر الحاصل آنذاك في هذا الفرع التأميني.

> رفع نفقات التداوي والعلاج الفعلية وتعويض الأضرار المادية للغير إلى ٧,٥ ملايين ليرة لكل منهما

٤ صفقات ضخمة بقيمة إجمالية تقرب من ٤,٥ مليارات ليرة

٢١ ملياراً القيمة الإجمالية لصفقات سوق دمشق للأوراق المالية خلال حزيران

الوطن

كشف سوق دمشق لـلأوراق المالية عن حزيران من العام الجاري أنه بلغ حجم التداول (مع الصفقات الضخمة) في السوق ما يقرب من (٤,٤ ملايين) سهم، بقيمة إجمالية مقدارها (٢١) مليار ليرة سورية موزعة على (٥,٨٣٣) صفقة، مقارنة مع حجم تداول (٦,٤ ملايين) سهم في أيار ٢٠٢٤، بقيمة إجمالية مقدارها (٣١) مليار ليرة سورية موزعة على (٧,٠٣٦) صفقة.

وأوضح السوق أنه تم تنفيذ (٧) صفقات ضخمة في حزيران ٢٠٢٤ بحجم تداول يبلغ (٥٨٦) ألف سهم وبقيمة إجمالية تقرب من (٤,٥) مليارات ليرة سورية، في حين تم تنفيذ (٦) صفقات ضخمة في أيار ٢٠٢٤ بحجم تداول يبلغ (٣٩٦) ألف سهم وبقيمة إجمالية تقرب من (٢,٣) مليار ليرة سورية.

وأغلق مؤشر الأسهم المتنقل بالقيمة السوقية DWX لشهر حزيران ٢٠٢٤ على (٧٦,٦٨٥) نقطة مرتفعاً بحوالي (٥٣٥) نقطة من شهر أيار ٢٠٢٤، أي بتغير نسبته (٠,٧ بالمئة)، في حين أغلق مؤشر الأسهم القيادية المثقل بالأسهم الحرة DLX لشهر حزيران ٢٠٢٤ على (١٢,٢٩٧) نقطة مرتفعاً بحوالي (٧٢٤) نقطة عن شهر أيار ٢٠٢٤، أي بتغير نسبته (٦,٣ بالمئة).

وبلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال شهر حزيران ٢٠٢٤ ما يقرب من (٢٧٦,٣) ألف سهم في الجلسة الواحدة ومتوسط قيمة تداول نحو (١,٣ مليار ليرة سورية في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى (١٦) جلسة تداول خلال هذا الشهر، مقارنة مع (١٨) جلسة في شهر أيار ٢٠٢٤ ومتوسط حجم تداول (٣٥٣,٣) ألف سهم في الجلسة الواحدة وبمتوسط قيمة تداول نحو مليارين ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً.

وتصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها نحو (١٥) مليار ليرة سورية أي ما نسبته (٧٣ بالمئة) من القيمة الإجمالية للتداول خلال الشهر.

الاستثمار في العقار

إعادة البناء تحتاج إلى تمويل وتكنولوجيا وخبرات وقوانين تشجع المستثمرين

راما العلاف

تحول حلم الشباب بامتلاك منزل في دمشق إلى شبه مستحيل، وخاصة بعد حالات الدمار الكبيرة الذي تسبب به الإرهاب في بعض المناطق، وارتفاع أسعار المباني رغم حالة الركود التي يشهدها سوق العقارات وتدني القدرة الشرائية للفرد، الأمر الذي يعطي عملية إعادة إعمار وتأهيل المناطق المتضررة إثر الحرب على سورية أهمية كبيرة ودوراً بارزاً في تأمين المساكن للمواطنين، وخاصة الذين شردوا قسراً وخسروا منازلهم.

رئيس قسم الإدارة الهندسية والإنشاء في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور ماهر المصطفى رأى في حديثه لـ«الوطن» أن مجرد السماح للمواطنين بالعودة إلى مناطقهم المحررة سيسهم بشكل كبير في إعادة توزيع السكان، بالتالي التخفيف من الضغط الحاصل في المناطق المستقرة في المدينة التي باتت تعاني الكثافة السكانية وزيادة الطلب على الخدمات المختلفة.

وأكد ضرورة إعادة الإعمار والتأهيل للمناطق والوحدات السكنية المتضررة نتيجة الحرب ما يسهم في تسريع عودة المواطنين وتخفيف الطلب على إيجار المساكن الذي ارتفع بشكل كبير.

ونوه المصطفى بأهمية التشاركية في مرحلة إعادة الإعمار في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إذ تُعد الشراكة بين العام والخاص أحد الأطر المؤسساتية الملحة في عملية إعادة الإعمار، لأن زيادة دور القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي يعني تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي، وتوظيف العمالة المحلية ولو كانت بنسبة محدودة حتى يقل عبء التوظيف في القطاع الحكومي واكتساب تلك العمالة خبرة العمل لدى القطاع الخاص، ناهيك بنقل الخبرات الاستشارية الأجنبية إلى البلاد طوال فترة التصميم والعمل جنباً إلى جنب مع الخبرة المحلية، ونقل الخبرات والتكنولوجيا المتطورة وتوطينها محلياً، وإيجاد فرص عمل في السوق بشكل ينعكس إيجاباً على معدلات الفقر والبطالة التي تُعد من أهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد السوري خلال الأزمة، إضافة إلى رفع جودة الخدمات وتقليل تكاليفها.

وأضاف المصطفى: كما أنها تخفف أيضاً العبء على ميزانية الدولة وتسهم في تنويع مصادر الدخل وتوطين رؤوس الأموال المحلية وتوسيع نطاق استغلالها وجذب الاستثمارات الأجنبية في مجال المشاريع الكبيرة وتخفيض التكلفة والوقت اللازمين لبناء وتشغيل الخدمات، إضافة إلى إيجاد فرص تمويل جيدة للأسواق والمؤسسات المالية المحلية.

من جانبه بيّن عضو مجلس الشعب وائل دالي في حديثه لـ«الوطن» أن سورية تحتاج إلى مبالغ ضخمة لإعادة الإعمار حسب التوقعات ومراكز الدراسات، وهو رقم ضخم جداً وخاصة في ظل الحصار الجائر بموجب قانون قيصر وكذلك ضعف الإنتاج المحلي وانخفاض قيمة الليرة السورية، حيث إن تأهل المناطق المتضررة وعودة السكان إليها حاجة ملحة، وخاصة في مجال توفير السكن وتحقيق الاستقرار السكاني، إلا أن أغلب المناطق المتضررة تحتاج إلى إعادة إعمار بنسبة ٩٠ بالمئة وهذا الأمر مكلف جداً من الناحية التي تقع على عاتق السكان المحليين ومن جهة الدولة ومؤسساتها، وكذلك مساهمة المنظمات الدولية والهيئات العاملة في الشأن الإنساني.

وأشار دالي إلى أن معظم البنية التحتية مدمرة بالكامل وتحتاج إلى إعادة بناء من جديد من حيث الطرق والكهرباء والماء والصرف الصحي، ما أدى إلى عودة الناس الخجولة إلى الأرياف حتى المجاورة للمدن بسبب ضعف الخدمات وتوجه الناس بسبب الوضع الاقتصادي، لكي تقصد المدن والتجمعات الكبيرة لتأمين سبل الحياة والأعمال التي تسهم في استمرارية الحياة، ما يؤدي إلى ارتفاع سوق العقارات وارتفاع تكاليف الإيجارات والضغط السكاني الهائل على مراكز المدن.

وأكد دالي ضرورة تقديم محفزات ومتطلبات الاستثمار في قطاع الإسكان ودعوة المستثمرين لاستثمار رؤوس الأموال المحلية والخارجية في مشاريع الإسكان، منوهاً بالبيئة التشريعية في قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ الذي ركز على تطوير سوق الاستثمار ومنها العقاري.

وقال: إن الوضع حالياً بسبب الحصار تسبب بأن تكون بعض الاستثمارات الخارجية خجولة إن لم تكن نادرة، أما الاستثمار الداخلي وبعض شركات التطوير العقاري التي تقوم بعملها فإنها تعاني ارتفاع تكاليف البناء، وإعادة الإعمار وقلة المواد الأولية وغياب الأيدي العاملة تفرض واقعاً سكانياً صعباً في ظل ارتفاع أسعار العقارات.

٧٠ بالمئة من مقاسم حسياء الصناعية مباعة

الخليل لـ«الوطن»: زيادة في عدد المنشآت إلى ١٠٣٣ منشأة توفر ٢٨ ألف فرصة عمل

رامز محفوظ

كشف مدير عام المدينة الصناعية في حسياء محمد عامر الخليل في تصريح خاص لـ«الوطن» عن تنامي حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية بحسياء لتبلغ حتى تاريخه ٣٨٥,٩١٤ مليار ليرة سورية، معتبراً أنه من شأن هذه الاستثمارات توفير منتجات ذات قيمة عالية، إضافة إلى توفير نحو ٢٧٩٨٢ ألف فرصة عمل لعمال دائمين في المنشآت الصناعية وعمال يعملون في عملية البناء وتجهيزات المنشآت.

وأشاد مدير المدينة بالجهود التي بذلتها الحكومة في توفير المناخ الملائم والتسهيلات اللازمة للمستثمرين في المدينة، مازاد بعدد المنشآت في المدينة ليصل إلى ١٠٣٣ منشأة منها ٣٣١ منشأة منتجة و٧٠٢ قيد الإنشاء، أي بواقع ٢٤٢ مقسماً في المنطقة الغذائية و٤١٣ مقسماً في المنطقة الهندسية و٢٨٢ مقسماً في المنطقة الكيميائية و٥٤ مقسماً في المنطقة النسيجية و٤٢ مقسماً في المنطقة الخدمية، لتبلغ بذلك نسبة المساحة المباعة ٧٠ بالمئة.

وبالنسبة للتسهيلات الإدارية الجديدة التي تقدمها المدينة الصناعية للمستثمرين نوه الخليل بحزمة من التسهيلات التي انتهجتها إدارة المدينة الصناعية خلال الأشهر القليلة الماضية، ولاسيما خدمة النافذة الواحدة التي تم تفعيل العمل فيها لتكون واحدة من أهم بوابات الإصلاح الإداري التي تمكن المستثمرين من الحصول على كل الوثائق والكتب الخاصة بأعمالهم لكونها تضم كل الدوائر العاملة في المدينة الصناعية بحسياء، إضافة إلى الخدمة الجديدة التي أطلقتها إدارة المدينة الصناعية والمتمثلة بحجز المقاسم عبر الإنترنت لتكون واحدة من خطوات الإصلاح الاقتصادي والإداري.

وأكد الخليل في ختام حديثه أهمية تطوير وتحسين البنى التحتية المقدمة للمستثمرين في المدينة الصناعية بحسياء من طرق وكهرباء وهاتف ومياه، مشدداً على متابعة كل أعمال الصيانة المرتبطة بهذه البنى، إضافة إلى تحسين المشهد البصري في المدينة الصناعية.

وعن واقع المدن الصناعية والصعوبات التي تواجه المستثمر أو الصناعي، بيّن الصناعي محمود الزين في تصريح لـ«الوطن» أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه العمل في هذه المدن أبرزها عدم تجهيز البنى التحتية في بالشكل المطلوب وعدم توافر مجمعات سكنية كافية للعاملين ضمن هذه المدن أو جوارها لجميع العمال واضطرارهم إلى قطع مسافات طويلة من أماكن سكنهم، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم توافر المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تكلفة المنتج النهائي وبالتالي على المستهلك، ورأى أنه لا يوجد مشاريع صناعية حقيقية ضمن المدن الصناعية، إنما يوجد ورشات للتصنيع.

وعن إقامة مشاريع الطاقة البديلة ضمن المدن بيّن الزين أن ما تم تنفيذه من هذه المشاريع لا يكفي ولا يغطي سوى ١٠ بالمئة من حاجة المدينة الصناعية، ذاكراً أن الحكومة عندما أنشأت المدن الصناعية وعدت بعدة أمور لتشجيع الصناعي على العمل في هذه المدن، لكن ليس هناك محفزات وتشجيعات للصناعي للاستثمار في المدن الصناعية.